



## التقرير الختامي لورشة عمل الإعلاميين لحماية حقوق الطفل

### إعلام نصير لحقوق الطفل

تونس: ١٣ - ١٥ مايو ٢٠١٢

بالتعاون بين وزارة شؤون المرأة والأسرة - مكتب المندوب العام لحماية الطفولة بالجمهورية التونسية والمجلس العربي للطفولة والتنمية عقدت ورشة عمل الإعلاميين لحماية حقوق الطفل تحت شعار "إعلام نصير لحقوق الطفل"، خلال الفترة من ١٣ - ١٥ مايو ٢٠١٢ بتونس، وبدعم من كل من برنامج الخليج العربي للتنمية "إجفند" ومكتب اليونسيف بالجمهورية التونسية.

شارك في أعمال هذه الورشة أكثر من ٣٥ إعلامي يمثلون مختلف الوسائل الإعلامية التونسية، واختصاصيي الإعلام بعدد من المؤسسات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بالطفولة، ومندوبي حماية الطفولة.

تأتي هذه الورشة إيماناً من الشركاء باهمية العمل على تنمية وحماية حقوق الطفل في العالم العربي بصفة عامة والطفل التونسي بشكل خاص، وإدراكاً لما للإعلام من تأثير فاعل وقدرة واسعة على الانتشار والتواصل والتأثير؛ وقناعة بأن دوره أصبح يتخطى التسلية والترفيه أو مجرد نقل الأخبار والمعلومات فقط، ليحمل أدواراً أخرى أساسية في ترسيخ ثقافة حقوق الطفل، وتنمية المعرفة والإدراك، ونمو روح التخيل، والمساعدة في إطلاق الطاقات الإبداعية والخلقة للطفل العربي.

أقيمت الجلسة الافتتاحية تحت إشراف السيدة سهام بادي وزيرة شؤون المرأة والأسرة، وتضمنت الجلسة الافتتاحية كلمة وزارة شؤون المرأة والأسرة ألقتها الأستاذة عائدة غريال المندوبة العامة لحماية الطفولة بالوزارة، وكلمة المجلس العربي للطفولة والتنمية التي ألقها الأستاذة إيمان بهي الدين منسقة وحدة إعلام الطفولة بالمجلس.

هدفت الحلقة - التي تأتي في سياق سلسلة ورش العمل التي ينظمها المجلس العربي للطفولة والتنمية بدعم من برنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند" - إلى رفع قدرات الإعلاميين لتناول قضايا الطفولة من منظور حقوق الطفل، وتكوين شبكة من الإعلاميين المناصرين لحقوق الطفل، ورفع درجة الوعي والمشاركة والاهتمام العام بقضايا الطفولة من خلال دور الإعلام في الدفاع عن الأطفال وحماية حقوقهم، وتعزيز دور الإعلام والإعلاميين في توعية المجتمع وصناع القرار والأسر والأطفال بحقوق الطفل، والتصدي للانتهاكات التي قد يتعرض لها، إضافة إلى تفعيل دور الإعلام في ضمان حق الطفل في الوصول إلى المعلومات والمواد الملائمة لسنة.

وقد اتبعت الورشة منهجية عمل استندت إلى عقد جلسات عامة ومجموعات نقاشية وغيرها من الآليات التفاعلية، قدم خلالها استعراض عام لمواثيق واتفاقيات حقوق الطفل، وواقع حقوق الطفل وسياسات الحماية في الجمهورية التونسية، وقضايا حماية الطفل من العنف، ودور الإعلام في دعم قضايا حقوق الطفل، وأخلاقيات العمل الإعلامي من منظور حقوق الطفل. وحاضر في الحلقة أربعة خبراء عرب - إلى جانب وفد المجلس - وهم (حسب الترتيب الأبجدي) : د.جورج صدقة (أستاذ الإعلام بالجامعة اللبنانية - لبنان)، وأ.عائدة غريال (خبير في مجال حقوق الطفل - تونس)، ود.عماد فرحات (أستاذ بكلية الحقوق - تونس)، ود.هاني جهشان (خبير في مجال حماية الطفل - الأردن).

وتقديرًا من المشاركين بأهمية العمل على تفعيل وصون حقوق الطفل التونسي خاصة في ظل المرحلة التاريخية الجديدة التي تمر بها تونس الثورة، وتشهد حراكًا حثيثًا نحو إدراج حقوق الطفل ضمن الدستور التونسي المرتقب، وإدراكًا بمسؤوليتهم الاجتماعية والإنسانية والأخلاقية والمهنية تجاه هذه القضية، فقد أعربوا عن إيمانهم والتزامهم بكل مواثيق واتفاقيات حقوق الطفل ودعم شبكة الإعلاميين العرب لمناهضة العنف ضد الأطفال، وأوصوا بالآتي:

١. دعوة وزارة شؤون المرأة والأسرة إلى تأسيس ودعم شبكة "الإعلاميون أصدقاء الطفولة" كآلية للتواصل والتنسيق من أجل دعم ونشر قضايا حقوق الطفل ورعايتها بالدعم والمتابعة .

٢. دعوة الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري التونسية إلى مراقبة القواعد والمبادئ الواجب اتباعها من قبل وسائل الإعلام والخاصة بحماية حقوق الطفل ورصد الانتهاكات والتصدي لها.

٣. دعوة المؤسسات الإعلامية التونسية إلى إيلاء اهتمام بقضايا الطفولة وفق المدخل الحقوقي من أجل نشر الوعي بها واحترام المبادئ الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل.

٤. تفعيل ومراجعة القوانين ذات العلاقة بالطفولة، وجعلها تتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الطفل، كما نصت عليها اتفاقية حقوق الطفل والاتفاقيات الأخرى الداعمة لها.

٥. الدعوة إلى إدماج حقوق الطفل وحمايته ضمن مناهج التعليم العام ومقررات كليات ومعاهد الإعلام وإنشاء أقسام متخصصة في إعلام الطفل في الجامعات.

٦. تكثيف حلقات النقاش، والدورات التدريبية للإعلاميين على المستوى الوطني والجهوي، وذلك لترسيخ الوعي والمعرفة بحقوق الطفل وحمايته.

٧. العمل على إشراك الأطفال في إعداد وبت البرامج الإعلامية الموجهة لحمايتهم والتعريف بحقوقهم.

٨. أهمية تركيز الإعلام على حماية الأطفال الأكثر احتياجا للدعم خاصة المعرضين للخطر ذوي الإعاقة وفاقدي السند، وغيرهم.

٩. دعوة المؤسسات الإعلامية إلى إيلاء اهتمام لموضوع التربية الوالدية، حول كيفية التعامل مع أطفالهم وأساليب التربية الإيجابية.

10. دعوة وسائل الإعلام لنشر الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والتعريف بدراسة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، والعمل على تنفيذ توصياتها.

11. الطلب من وزارة شؤون المرأة والأسرة عرض وثائق هذه الورشة وما نتج عنها على المجلس التأسيسي والجهات الرسمية والمؤسسات الإعلامية، ودعوتهم إلى دراستها ووضع توصياتها موضع تنفيذ.